بسم الله الرحمن الرحيم

قال المعلم المستعان بالله واجب العقل [illegible]

وهو الطبعي حر [illegible] من غير احاله [illegible]

الاول في امر [illegible] الاجسام [illegible]

العلم الاول [illegible] ذلك [illegible]

اسهل من الامور [illegible] فلسبب ان كل ما محسوس فهو [illegible]

التعليم الاصعب مبتدا بالاسهل والاظهر فرقا الى الاصعب الاخفى وقد عرفت ان [illegible]

علم موضوعه [illegible] الذى يبحث فى ذلك العلم [illegible] لوازمه وموضوع هذا العلم

الجسم الطبعى لكن لا مطلقا بل من حيث [illegible] والسكون والسعد بالطبع للعوارض

الذى هو عرض وسوف والكلام فى هذا العلم منقسم الى ثمانية اقسام اولها الكلام فى

الاجسام كالهيولى والصورة والطبيعة والنهاية والحركة والسكون والزمان و

[illegible] الاركان وما يتهيأ فى الاركان التى هى السموات والعنصريات وما يتهيأ فى الكل

[illegible] وما يتهيأ فى الاجرام العلوية وما يتهيأ فى المعادن وسائر ما يتهيأ [illegible]

[illegible] فقال للموجود الاول فى جنس الجسم واحواله اللازمة له

[illegible] الجسم واحواله اما وجوده فواجب قبول العقل

[illegible] ادراك الحواس تخص بسطوحه وخطوطه من كل شئ

[illegible] واعلم ان كل محكوم عليه العقل لا شرط فيه ان يكون

ما حكم العقل اولا [illegible] بعد التصور على ما حكم وهو موجود فيه فرض اعداد ثلثة متعاطفة على روايا حادة فيتلاقى

العامى لان البسيط قد تعاطع فيه كثير الاعداد ولكن لا على روايا حادة وعرف بانه الطويل

العرض العمق وقد تسامح اذا الطول وقيامه [illegible] على موضوع كسمه ولا سمه

واعلم ان ما حصل منها اعراض عارضة لمت او فارقت افعالها كان الجسم الطبعى والجسم التعليمى

سوا لموضوع لهذا العلم بدا باثباته اولا وستعرفه ثانيا وما فرغ ثالثا اما

عنه لان الحس دل عليه وبينه هيهنا على فائدة لم احد ها فى كلام غيره وهى ان دلالة الحس عليه

فى ذاته محسوس بل لان الحس ادرك بعض اعراضه كسطح مرسوم له الكم وليس مرسوم له الكم

[illegible] العقل ذلك حكم العقل بعد ذلك بوجوده ذات الجسم حكما ضروريا اى

[illegible] سبب قاصى فهو محسوس حرجته اعراضه المذكوره معقول مرجعه ذاته وغرض

[illegible] ليس محسوسا بحرف بل الحس معاون للعقل فى حكمه الضرورى بوجود الجسم ودليل على

[illegible] محسوس كوشه اذا عرى عن اللون ربما تمسك فى وجوده كالهواء ولهذا انكره قوم

[illegible] ان ما بين السماء والارض فلا يعرف وربما اشكل فى باب الحس والمحسوس ما يستدل به على

[illegible] ذلك وقد ظهر مرجعا انه ليس كل ما حكم به العقل حكما ضروريا يشترط فيه ان يكون ما خوذا من

الحس مرجع الوجود بل منه كذلك ومنه ما وجد منه مرجع الوجود ومنه ما لا وجد مرجع الحس اصلا

وما من فنه مورد قسم الثانى مرتبا العلمه فان الحس ادى الى العقل بصور سطوحه

واعوالها حيث ادى اليه ذلك حكم بعد ذلك بوجود الجسم حكما اوليا وان كان حكم العقل موقوفا

على ذلك تصور ادراك الحسى ولما تعرفه فهو ممكن فيه فرض اعداد ثلثة متعاطفة على روايا حادة

ومقدار هم لا حد لان الجوهر الفرد عند صاحب الكتاب ان عموم الحس كما نبه عليه فى بعض كتبه

ومقدر يسير فى العرف فى اللوازم الخاصة لان مراد سات المعروف على راويه والراويه

الحادة من الثلثة مرتبا مع شرط مستقيم على وضع مستقيم ولا صل فى الى احد الحاسين مكذا

فان مال الى احدهما فالراويه التى مال اليها حادة وهى مرجعه التى مال عنه مفروضه كهذا

[illegible] والمعنى انه يمكن بالامعان العام ان يوجد فى فرضه كيف اتفق ثم يوجد فى فرضه

على راويه حادة ثم يوجد فى بعد ثالث متعاطع لهما على قائمة فى فرضه وقوله بعد ما تعاطع الخ اى السطح

قد تعاطع فيه كثير الاعداد ولكن لا على روايا حادة بعد ما تعاطع الخ اى بعد التعاطع العامى لا كان ما يجد

الجوهر فى هذا التعريف خاصة للجسم التعليمى لكن السطح له فان السطح لا تعاطع فيه اعداد ثلثة على روايا

حادة لكن تعاطع فيه الثلثة واكثر منها على روايا قائمة على هذه الصورة [illegible] واما على روايا

[illegible] فلا تعاطع فيه سوى اثنين فقط هكذا [illegible] تعاطع الثلثة على العوام تعلق بالجسم دون ما

عداه وقد يظن من ظاهر عبارة المصنف ان العدد المذكور لاخراج السطح عن ان تصدق عليه حد الكون

وسوطاه فان السطح وهن فى الجوهر المذكور فى الرسم يخرج السطح من ذلك وغرضه صاحب الى التقيد

بالمذكور انما اراده به بيان ان ما يجد الجوهر فرده لا يكون خاصة وقد يظن فى الرسم ما يوهم

[illegible] ما هو لاعلى مسلمان كل احد يتصور الجسم والوقوف على الحس وان لم يحط علما بالروايا التى تقوم

عليه ان ذلك انما كان لكون حقا لو تصورنا الجسم فانما تصورنا فى الخاصة وليس كذلك فان قد تتصور

السواد المعين فغنه اعتبار الوضع واللونية والسوادية وكونه ضدا المعين فان جوهرا كلها مغاير للبعد
الذهني لاني الوجود العيني فان السواد المعين ليس فيه كثرة في الخارج وليس متيازا البعد لا الطول
لا قصر كالبعد الذي هو ثلث ادرع والبعد الذي هو ذراعان ما جورا، البعدية بل متيازا البعد بانه
امتياز بالكمال والنقص والشدة والضعف وجاز فيما تنازع عنه بانه اكمل او اتقص ان يكون متمايزا
بامر اخر كمن اذا وجد التفاوت بالكمال والنقصان فالاصار تغير ما لاجب الحكم به اذ هو عبر لازم
التفاوت بها بل هو الامور المحتملة وكان صاحب الكتاب ادعى البديهة في بساط اشال هذا
الاعيان وسماتي براهين على بساطة عدة اشياء لما ركيب في الذهن دون الخارج وبعد سلما فما
عليك معاني الفاظ الكتاب قال . فائدة الجوزان يقال الوجود في الاعيان زائد على الهية انا
نعقلها دونه لان الوجود انكوجود العنقاء فانها موجودة في الاعيان وليس بموجود في الاذهان
الوجود الى وجود اخر فتسلسل متريا موجودا بعد الى غير النهاية وعرفت استحالة سوال الوجود
موجودا واحد فالغرض منه فلم في ذاته جواب فهمنا مضافا الى الجن مثلا كما سبق ولم نعلم ما معنى
وجود الوجود غير كما قلنا في اصل الهية ولو كان موجودا لكونه وجودا فكان لهية كذا فلا يتصور
ينعدم ثم اذا زاد وجود الوجود عليه تسلسلا لاحصل الوجود للشي الا ان يوجد الفاعل وجوده
وجوده . وكذا اضافة فلا عدم شوت في زمان الا ان يحدث قبله فيه مالا معنى والموضوع
لا معنى عريتها غير حاصل بعد ان يحصل ابدا فيجاز الوجود اما ان يكون زائدا على الهية او لا
فان كان فاما في الوجود من او في الذهن فقط فالاقسام بلثة احدها ان لا يكون الوجود
على الهية التي يحل عليها لا في الخارج ولا في الذهن وثانيها ان يكون زائدا عليها في الذهن
معا وثالثها ان يكون زائدا في الذهن دون الخارج وهو باطل من وجوه السلثة ظاهر بطلانه لو لم يكن
لا في الذهن ولا في العين لكان قولنا الانسان موجود بمنزلة قولنا الانسان انسان
موجود ولكان قولنا ان الخلاء ليس بموجود عاريا عن قولنا ان الخلاء ليس خلاء ثم كيف لا يكون
وهو معرى وخصوصيات الهيات ليست معرى انا نعلم ثبوتا ما معنى خلاء ان كذا في الاعيان
موجود . وان لم نعلم انه عرض او عرض او متحيز او غير متحيز واذا علما انه احد منوع لا نشاء فلا نعقل
على الاول انه موجود واما ان الخصوصيات غير معرى فلان كل ما ليس بمعرى لا يكون زائدا ونحن نعلم
مع الشك فيه ونعلم مع الشك في ان المتصف به اي ماهية هو واما الثاني وهو ان الوجود زائد
وفي الاعيان على الهيات التي يحل عليها طلقا يلين به عدم صحيح والتي ذكرها في الكتاب هي انا نعقل

الهية دون الوجود وكل شئين معقل احدهما ولم نعقل الاخر فهما متغايران في الاعيان فكل واحد من
الوجود والهية مغاير للاخر في الاعيان وهذا هو المراد بقوله لانا نعقلها دونه اي نعقل الهية دون
الوجود وهذه الكبرى لدلالة البرهنة عليها واجاب في الكتاب عن منع الصغرى بانه لو لزم من ذلك ان يكون
الوجود زائدا على الهية في الاعيان للزم ان يكون وجود الوجود زائدا على الوجود وكذلك وجود
وجود الوجود ولم جاز فلنم عدم التناهي في الامور موجودة معا ولها ترتيب وقد مر برهان استحالة
وانا نعلم انه لا يلزم من ذلك ان نوجد وجود الوجود علمه في الاعيان لانا نعقل وجود العنقاء مثلا
ذلك بل الوجود الخصوص الذي نعقلنا . وجود في الاعيان ام لبس ولو كان وجود العنقاء
سلما وجود وجودها واحدا لاحتمال نعقل احدهما مع الشك في الاخر كما نعقل الهية الخصوصة
وجودها مع غير فرق فلما قرر الجواب او رد عليه بسوالان وهو ان وجود الوجود ليس زائدا على كونه
وجودا اذ الوجود لا ماهية له وراء كونه وجودا بل ماهية وذاته انه وجود وغير ما الهيات لهو موجود
انا نوجده بالذات لا وجود زائد عليه ووجود غيرها موجود ومنها كالعلمية والمعدومية التي للزمان
انا نوجده بالذات اي ليست زائدة عليه وهي لغيرها وجواب هذا السوال ان انما الوجود مضافا
الى الوجود الخ مسلما تصور ما وجودا الخ ولم نعقل بل انما الوجود المضاف الى الجن حصول ما
وجودا وليس حصولها وحصول الوجود وجوده فقد تعقلنا الوجود وشككنا في وجوده . كما تعقلنا الهية
وشككنا في وجودها فان لنم من تعقل الهية مع الشك في وجودها كون وجودها زائدا عليها عينا لنم من
تعقل الهية التي هي نفس الوجود المضاف الى الهيات مع الشك في وجودها كون وجودها ذلك الوجود
مضافا لوكان الوجود وكذلك الكلام في الوجود الزائد وكذا الى غير النهاية ولما لم نلم هذا لامتناع وجود
معاني لا نهاية مترتبة الى ما لا نهاية له لاجرم لم نلم مغايرة الوجود للهية في الاعيان قوله ولو كان
وجودها كونه وجودا فكان لهيته كذا فلا تصور ان ينعدم بعد انه لو كان الوجود هو نفس كونه وجودا
وجودا زائدا عليه كما ذكرنا لكان يجوز ان لا يكون الهية موجودة بعد ان كانت موجودة
نفس كونها سوادا واذا كان كونه سوادا وكونه موجودا واحدا فكما لا تصور ان يخرج السواد عن كونه
سوادا فكذلك لا تصور انه يخرج عن كونه موجودا وكلما لا تصور خروجه عن الوجود فلا تصور عدم الهية
لكن ذلك جائز لم يكن كون الوجود موجودا لكونه وجودا جائزا واذا لم يجز ذلك عدم بطل السوال
ضعف جميعهم المذكور على دلالة البرهنة على الاعيان لوجب ان يكون الكل وجوده الخ عنوان
الى نهاية والعالي بطل ما سبق فالمقدم وهو كون جميعهم صحيحا بطل ثم ذكر في بعدين صدا العالي وجوابا عنه

بتعرض لروح نفحات اقدسه وتكون من المستبصرين
موجبه ذل ومن استبصر بهدايه رشده ضل فاسلكنا يا من
قاصده ولا تضل مسترشده ان تتصدق في انظار عنايتك
عنايتك وان تبعلني لالزام الناس بتمام
كرم اجانبك من المتقربين وان تشرفني
فتملوا بالسبب الاقوى فانتفاعي
بحبل السعاده والتقوى برحمتك
وصلى الله على محمد وآله اجمعين الطيبين
الطاهرين والحمد لله رب
العالمين تم بحمد الله
شهر محرم الحرام
سنه ثمانين
والمائتين

فدس سره في شرح المواقف واعترض بانه يجوز ان يكون عروض منع للزمان لزوال الزمان آخر كعروض القبلية والبعدية
فلا يلزم من وقوع الحركة في نفس منع ان يكون لمنع منع آخر حتى يكون للزمان زمان واجاب بانه ذكر ان لو كان عروضه للزمان
بواسطة زمان آخر حتى يكون التغير والانتقال من النسبة الحاصلة للجسم المتحرك بالنظر الى هذا الزمان او الهيئة الحاصلة
له بسبب هذا النسبة مقتضيا النسبة اخرى له الى زمان آخر او الهيئة اخرى له حاصلة بسبب النسبة الى هذا الزمان الآخر فيكون
لمنع منع آخر فيلزم ان يكون للزمان زمان فيكون الحركة في منع مستندة الى الزمان الحاصل بها وهو محال وبهذا يكون للزمان زمان
اما الذاهبون عروضه لذاته فالالزم ليس الا الانتقال في اجزاء الزمان وهذا ليس من وجود منع في شيء ثم لا يذهب
عليك انه حمل قدس سره منع في كلام الشيخ على النسبة الى الزمان او الهيئة الحاصلة بسببها وحمل كلام الشيخ فان كلا
حركة انما هي في منع اما على وجود منع وفي اجليته اما للاجزاء حصول منع لان كل حركة واقع في مقولة منع والا فيشمل الكل
عليها ما فيه ما سبق الاجله ولانه واقع في منع وقوع الشيء في الزمان لانه انما يصح على تقدير ان يراد بمنع نفس الزمان
وهو الذاهب البعد والقرب الجلي قدس سره عليه عما عرفته يدل عليه عدم ايراده عليه بعدم كون منع نفس الزمان
فلا يرد عليه ان منعا آه فان حمل منع في كلام الشيخ على انه نفس الزمان وحمل قوله انما هي في منع انما هي واقعة في منع ووقوع
الشيء في الزمان فاعترض عليه بان منع بهذه النسبة آه لا نفس الزمان فوقع كونه ليس شيئا اذ لم يذهب احد الى ان منع
نفس الزمان حتى يستدل الشيخ بعجز الزمان ويبنى عليه دليله الذي عارضه به دليلا من قال بوقوع الحركة فيه على ما يأباه قوله بعد قوله لان منع فيكون للزمان زمان اذ حينئذ اللازم والملزوم يرد عليه انه يكون قوله وعلى التقديرين
مستدركا اللهم الا ان يكون كلاما مستأنفا دفعيا يتوهم من منع اذ لعل عبارة عن النسبة المذكورة او الهيئة
الحاصلة المذكورة تقع فيه الحركة وان حمل في كلامه على ما احمد عليه قدس سره على ما عرفته فيما سبق فيكون الايراد موجها
لان حمله على ما نقلناه لكونه قدس سره بان يجعل بيان منع تحرير المراد والواو في قوله وعلى التقديرين للجمع والمعنى والحال
ان على التقديرين امر يتغير كون منع هو النسبة الى الزمان وتقديره كونه هو الهيئة الحاصلة بسببها لا تغير فيه فمنع
للزمان ما هو محله وموصوفه ولا انتقال له فيه الا بالانتقال في اجزاء الزمان ولا تدريج في اجزاء الزمان لكونها اجزاء لا تتجزأ